



الجلسة ٦٥٣٢

الأربعاء ١١ أيار/مايو ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد آرو . . . . . (فرنسا)
	الاتحاد الروسي . . . . . السيد تشوركن
	ألمانيا . . . . . السيد فيتيج
	البرازيل . . . . . السيدة فيوتي
	البرتغال . . . . . السيد كابرال
	البوسنة والهرسك . . . . . السيد باربالييتش
	جنوب أفريقيا . . . . . السيد سنغكو
	الصين . . . . . السيد لي باو دونغ
	غابون . . . . . السيد ميسوني
	كولومبيا . . . . . السيد أوسوريو
	لبنان . . . . . السيد سلام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . السيد بارهام
	نيجيريا . . . . . السيدة أوغو
	الهند . . . . . السيد كومار
	الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . السيدة رايس

## جدول الأعمال

## الحالة في الصومال

## تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2011/277)

يتضمن هذا المحضر نص الخطاب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في الصومال

### تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2011/277)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إثيوبيا والصومال إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب برئيس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال، السيد محمد عبد الله محمد.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد أوغوستين ماهيغا، الممثل الخاص للأمين العام في الصومال، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن الصومال، الوارد في الوثيقة S/2011/277.

أعطي الكلمة الآن إلى السيد ماهيغا.

السيد ماهيغا (تكلم بالإنكليزية): أود مرة أخرى أن أشكر أعضاء مجلس الأمن على الدعم الذي ما يرحوا يقدمونه لعملية السلام في الصومال. كما يعلم أعضاء المجلس، يتوقع أن تنتهي الفترة الانتقالية الحالية في الصومال في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١١، وفقا لاتفاق جيبوتي للسلام والدستور الاتحادي الانتقالي. وأثار الاستعداد لآب/أغسطس ٢٠١١ قلعا داخل المؤسسات الاتحادية الانتقالية وحالة من البلبلة في أوساط الشعب الصومالي وبعض أصحاب المصلحة الرئيسيين في المنطقة بشأن كيفية المضي قدما صوب إنهاء

الفترة الانتقالية. وأسفر الخلاف بشأن مسألة الانتخابات بين المؤسسات الاتحادية الانتقالية عن شلل سياسي في مقديشو. ولذلك هناك ضرورة للتوصل على وجه الاستعجال إلى توافق في الآراء بشأن موعد وكيفية إجراء الانتخابات وتحديد ولاية الترتيب المقبل مع السعي إلى الخروج من المأزق بين الفرعين التشريعي والتنفيذي للحكومة.

ومن الناحية الايجابية، جاءت حكومة رئيس الوزراء محمد عبد الله محمد قبل سبعة أشهر بخريطة طريق واعدة. ويسرني أن أحلّس بجوار رئيس الوزراء. أكدت خريطة الطريق على الحكم الرشيد وبدأت في وضع نظام إداري لتنفيذه، لكنها لا تزال تفتقر للقدرة على بناء المؤسسات المدنية وتقديم الخدمات الأساسية.

وفي ما يتصل بالأمن، حققت قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال مكاسب إقليمية كبيرة في مقديشو. وتحقق قوات الميليشيات المتحالفة أيضا مكاسب مثيرة للإعجاب على الجهات الوسطى والغربية والجنوبية. ولا بد من إنشاء الهياكل الإدارية السياسية والمدنية من جانب الحكومة الاتحادية الانتقالية في المناطق التي حررت مؤخرا مع تراجع المتمردين وتزايد ضعفهم. وثمة حاجة ماسة إلى بناء قدرات مؤسسية مدنية وتوفير الخدمات الأساسية، بما في ذلك المساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها في تلك المناطق.

ومن ناحية غير مشجعة، توقفت عملية الاتصال السياسي من أجل الحوار والمصالحة الشاملين من جانب المؤسسات الاتحادية الانتقالية منذ توقيع اتفاق جيبوتي. ولم يتم الرد بالمثل من جانب المؤسسات الاتحادية الانتقالية على جهود المجتمع الدولي والأطراف الفاعلة الإقليمية لتيسير الحوار. ولم تجتمع اللجنة الرفيعة المستوى المنصوص عليها في اتفاق جيبوتي لتعزيز الحوار بين الصوماليين منذ

وعلى عقد الاجتماع في نيروبي وليس مقديشو. واشتكت الحكومة من الاجتماع وهاجم قطاع من وسائل الإعلام الصومالية المبادرة.

غير أنني، سعيد أن الحكومة الاتحادية الانتقالية، منذ اجتماع نيروبي، قررت عقد اجتماع لمختلف أصحاب المصلحة في مقديشو في الفترة بين ١١ و ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١١ للاستمرار بالعملية التشاورية. وأُعيد تأييداً تاماً مبادرة الحكومة الاتحادية الانتقالية، وسيقدم مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال المساعدة اللازمة. وفي حين تستمر هذه المبادرة فإن مسألة عقد الانتخابات الرئاسية في تموز/يوليه أو تأجيل الانتخابات لمدة سنة ما زالت قائمة وزادت من استقطاب البرلمان والسلطة التنفيذية. وللأسف يلقي هذا الاستقطاب صدها بين عامة الصوماليين والمنطقة ككل.

وقد قمت بجولة أخرى من المبادرات لتشجيع الرئيس ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان على تجاوز حالة الجمود القائمة بين المؤسسات. وفي وقت متأخر يصبح الرئيس أكثر تقبلاً لضرورة الحوار، ولكن لا تزال الإرادة السياسية متوفرة. وقد وعد الرئيس بإعداد خطة للتوعية السياسية، بما في ذلك القيام بزيارات إلى الكيانات الإقليمية وإجراء الحوار معها. وما زلنا في انتظار ذلك. وقد عقدت للتو اجتماعات مع زعيمى إثيوبيا وجيبوتي وحضرت اجتماعاً لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، واجتماعاً ثلاثياً مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بشأن كيفية حل الحالة الراهنة في الصومال.

وقد طلبت إلى الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي أن يساعدا على حل هذه المسألة. وسيجتمع مجلس الحكماء التابع للاتحاد الأفريقي ويتناول

تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، على الرغم من دعواتي المتكررة للحكومة الاتحادية الانتقالية من أجل عقد اجتماع للجنة.

ولم يتم تنفيذ الاتفاقات بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والكيانات الإقليمية، في حين أن جماعات المجتمع المدني، مثل مجتمع الحكماء والجماعات النسائية وقطاع الأعمال، لم تشارك بفعالية بعد في العملية السياسية. ومن دواعي الأسف الشديد غياب التواصل وعلاقات العمل بين الفرعين التشريعي والتنفيذي للحكومة الاتحادية الانتقالية طوال الأشهر السبعة الماضية. لم يعمل الرئيس ورئيس البرلمان معاً منذ أول شباط/فبراير هذا العام. وفي الوقت نفسه، أسفر تمديد البرلمان بصفة انفرادية لمدة ثلاثة أعوام وقرار الحكومة تأجيل الانتخابات لمدة عام عن زيادة استقطاب العلاقات بين الفرعين.

وإزاء هذه الخلفية، عقدت يومي ١٢ و ١٣ نيسان/أبريل، بالتشاور مع الشركاء الإقليميين والدوليين، اجتماعاً تشاورياً في نيروبي لأصحاب المصلحة لتشجيع الحوار فيما بين المؤسسات الاتحادية الانتقالية بشأن الفترة الانتقالية ولبدء حوار مماثل مع الكيانات الإقليمية التي وقعت اتفاقات مع الحكومة الاتحادية الانتقالية. واستند جدول الأعمال إلى تبادل المعلومات بشأن مسؤوليات كل من المؤسسات الاتحادية الانتقالية عن تنفيذ المهام الانتقالية وتبادل الخبرات وتحسين علاقات العمل بين المؤسسات الاتحادية الانتقالية، من جهة، والإدارة المحلية، من جهة أخرى. وكان القصد من الاجتماع هو بدء عملية حوار تشاوري يتبعها اجتماع موضوعي في مقديشو.

ولللأسف، ورغم جهودي التي لم تكن لإقناع قيادة الحكومة الاتحادية الانتقالية، لم يحضر الرئيس ولا رئيس الوزراء الاجتماع في نيروبي. لقد ادعيا الاعتراض على دعوات منفصلة وجهت إلى البرلمان والإدارات الإقليمية

الاتحادية الانتقالية والإدارات الإقليمية على إقامة مؤسسات تتوفر لها أسباب البقاء في تلك المناطق الحرة. ويعمل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال والفريق القطري على زيادة إمكانية وصولهما إلى تلك المناطق والتواجد فيها.

ويتسم الدور الذي تضطلع به بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في تحقيق استقرار الصومال بالأهمية البالغة. ويبلغ القوام الحالي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ٩٠٠٠ فرد، مع توقع إرسال ٣٠٠٠ فرد إضافي آخر قريباً من بوروندي وأوغندا لكي يصل قوام البعثة الذي أذن به مجلس الأمن إلى ١٢٠٠٠ فرد. وأود أن أشيد بالدول الأعضاء، ولا سيما الدول التي عرضت تقديم معدات وإمدادات للعدد الإضافي من الجنود المنصوص عليه في القرار ١٩٦٤ (٢٠١٠)، لدعمها السخي المستمر للبعثة. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة كبيرة إلى العناصر المطلوبة لتمكين القوة والقدرات المتخصصة؛ ولا سيما أن الحاجة إلى الطائرات المروحية أصبحت أكثر وضوحاً وإلحاحاً خلال الهجوم الذي وقع في شباط/فبراير.

وكما أشار الأمين العام في تقريره (S/2011/277)

لا تزال بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تعاني من النقص الحاد في الموارد الذي يؤثر تأثيراً ضاراً على فعالية البعثة. وفي حين يستمر الهجوم على جماعات المتمردين وتقترب الفترة الانتقالية من نهايتها، من المهم أن تتلقى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال الدعم الكامل من الدول الأعضاء من أجل تمكينها من أجل اضطلاعها بشكل كامل بولايتها التي تتطلب على تحديات. وعلى وجه الخصوص، من المطلوب توفير الدعم اللازم لبناء القدرة الذاتية للجنود، وكذلك التبرعات العينية لسد النقص في المعدات. كما نرحب بالمساهمات المالية المقدمة التي لا تتطلب على أية محاذير للصندوق الاستثماري لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

مسألة الصومال في ١٢ أيار/مايو، وتقوم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بالتحضير لعقد مؤتمر قمة قريباً لمناقشة مسألة إنهاء المرحلة الانتقالية في الصومال، من بين مسائل أخرى. وأناشد مجلس الأمن أن يتدخل في هذه المسألة. إن المسألة الوحيدة المثيرة للشقاق بين المجموعات السياسية في مقديشو اليوم هي مسألة توقيت الانتخابات، وفقاً للميثاق، وما إذا كانت ستعقد في تموز/يوليه أو يتم تأجيلها إلى موعد قادم.

وبغض النظر عن تاريخ الانتخاب الذي قد تتفق عليه جميع المؤسسات الاتحادية الانتقالية، يقوم مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال بإعداد خريطة طريق تقترح على الحكومة القادمة نقاطاً مرجعية في تنفيذ مهام انتقالية ذات أولوية التي لم تنفذها الحكومة الحالية أو الحكومات السابقة. وسأعمل على ضمان مشاركة البرلمان والسلطة التنفيذية، حيث أن هذه العملية يجب أن يتولى الصوماليون زمام أمورها. وستتضمن خارطة الطريق نقاطاً مرجعية وجداول زمنية والاحتياجات من الموارد. وتمثل المسألة الأكثر إلحاحاً في مساعدة المؤسستين على حل خلافاتهما بشأن مسألة الانتخابات وتشجيعهما على البدء في العمل معاً.

ومؤخراً، حققت الحكومة الاتحادية الانتقالية، بدعم من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، مكاسب إقليمية وعسكرية كبيرة ضد المتمردين. ومع ذلك، فإن الصراع المستمر داخل قيادة المؤسسات الاتحادية الانتقالية قد يؤثر سلباً على التقدم المحرز حتى الآن في الميدان. وفي حين يتم استرداد معظم الأراضي بواسطة الحكومة الاتحادية الانتقالية وقوات التحالف، من المهم أن تتحرك الحكومة الاتحادية الانتقالية في شراكة مع المجتمعات المحلية من أجل إنشاء إدارات فعالة في تلك المناطق وتبدأ في توفير الخدمات الأساسية بوصفها مكاسب للسلام. وللأمم المتحدة والمجتمع الدولي برمه دور حاسم يضطلعان به في مساعدة الحكومة

على المجلس بشأن إنشاء محاكم متخصصة لمحاكمة المتهمين من القراصنة، وفي مواصلة تطوير قدرات المحاكمات والسجون في جميع أنحاء الإقليم، كما هو موصى به في تقرير لانغ (S/2011/30). كما نمضي قدماً في اتباع توجيهات المجلس في الإبلاغ عن مسألة حماية الموارد الطبيعية، والتخلص من النفايات السامة، والصيد غير المشروع. ويعمل مكنتي على وجه السرعة على إقامة وحدة معنية بالقرصنة بوصفها مركز تنسيق تابع للأمم المتحدة لتنسيق جميع هذه الأنشطة والأهم من ذلك إشراك السلطات الصومالية بشكل فعال في معالجة هذه المشكلة عن طريق عملية كامبالا. وإننا نتطلع إلى الدعم المتواصل من المجلس في المهمات الموكولة إلينا.

وختاماً، أسمحوا لي أن أؤكد، كما فعلت سابقاً، أن الحالة الإنسانية في الصومال تأخذ أبعاداً كارثية. وهي تتفاقم نتيجة الجفاف المتواصل والقتال المتصاعد ضد المتطرفين الذين يواصلون عرقلة إيصال المساعدة الإنسانية الملحة إلى المناطق الخاضعة لسيطرتهم. وحين ينسحبون، يتركون وراءهم ألغاماً أرضية ومتفجرات تُبطئ وصول المساعدة الإنسانية. وتعمل دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام على تيسير الوصول المأمون للأعمال الإنسانية. وعلينا أن نقدم المزيد من الدعم لهذه الجهود، بينما نحشد موارد إضافية للمزيد من المساعدة الإنسانية الملحة لشعب الصومال. ويقوم مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال بعمل منسق لمعالجة مسألة الفارين من حركة الشباب، الذين تتزايد أعدادهم كل يوم.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أشكر السيد ماهيغا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لدولة السيد محمد عبد الله محمد، رئيس وزراء الصومال.

ويواصل مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال توفير مجموعة الأمم المتحدة لعناصر الدعم اللوجستي للبعثة، التي تشمل الإمدادات الأساسية والمعدات، وأعمال الهندسة والتشييد، والخدمات الطبية، وخدمات الطيران والنقل، وقدرات الاتصالات السلكية واللاسلكية الإستراتيجية والتكتيكية، وما إلى ذلك. ومن المهم، أن يتضمن الآن هذا الدعم توفير أماكن الإقامة والمكاتب والإمدادات لـ ١٣ موظفاً مدنياً تابعاً للبعثة، من المتوقع وزعهم في مقديشو في هذا الشهر.

ولا يزال الاتحاد الأفريقي يرى أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يتخذ إجراء أكثر قوة لمنع وصول الإمدادات إلى المتمردين. وقد أصبح ميناء كيسمايو مركزاً تجارياً بشكل متزايد يوفر مصدراً هائلاً من الإيرادات لحركة الشباب بمنأى عن أي عقاب. إن الإجراء المتخذ ضد منتهكي الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على الأسلحة الذين يعملون عن طريق ميناء ومطار كيسمايو يجب أن يؤخذ في الاعتبار وينفذ بواسطة لجنة الجزاءات التابعة لهذا المجلس. ولا يزال منتهكو الحظر المفروض على الأسلحة يستخدمون عدة ميادين أخرى في الجزء الجنوبي من وسط الصومال لإعادة تزويد حركة الشباب بالأسلحة.

ولا تزال القرصنة في الصومال تهدد التجارة البحرية العالمية وتقوض اقتصادات بلدان شرق أفريقيا. إن العمل الذي يضطلع به التحالف البحري الدولي لحماية السفن وردع القراصنة جدير بالثناء، ولكن لم يحالفه النجاح في وقف هذا الخطر. ويكمن الحل الحقيقي على البر وفي شكل هيكل سياسي وأمني شامل لاستعادة السلام والأمن والاستقرار في الصومال. ويجدد القرار الأخير ١٩٧٦ (٢٠١١) عدداً من المنجزات الرئيسية، ويشترك مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال بفعالية مع مكتب الشؤون القانونية للقيام على وجه الاستعجال بإعداد تقرير يعرض

وإنني أعلم تماماً أن الأمين العام أبلغ مجلس الأمن مؤخراً بالتطورات الرئيسية في الصومال؛ ولكن اسمحو لي أن أشاطر المجلس التطورات الأخيرة في مجال الأمن.

لا تزال حكومتي تولي الأولوية العليا للأمن. ونتيجة لذلك، فإن قواتنا وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تُحرز تقدماً ملموساً في استعادة أراضٍ واسعة من الجماعات المتطرفة في مقديشو. وقواتنا تُحرز حالياً تقدماً ملحوظاً في مناطق قرب حدود كينيا وإثيوبيا. إنها تستعيد بالتدريج مناطق وبلدات رئيسية في إقليمَي غيدو وجوبا. وبالإضافة إلى ذلك، كان الهجوم العسكري في المدينة العاصمة ناجحاً. وكان الإنجاز الأكبر استرداد وزارة الدفاع السابقة من المتطرفين - وهو هدف استراتيجي، سيثبت أنه لحظة محورية في هذه الحملة. فالأرض تُستعاد الآن بوتيرة متصاعدة، وبخاصة حول بونديري، وجنوب سوق البكارا مباشرة في هاولو دادغ.

إنّ قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تواصل معاً دحر المتطرفين أسبوعاً بعد أسبوع. ويجب استدامة هذا الهجوم على النحو المناسب ودعمه لوجستياً، ونحن نناشد المجتمع الدولي أن يرتقي بجهوده في هذا المجال، بحيث يمكن ترسيخ المكاسب وتوطيدها.

ونأمل لجهود بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال أن تُثبت للعالم أن البلدان الأفريقية يمكنها أن تحلّ مشاكلها إقليمياً. وإننا ممتنون امتناناً عميقاً لقيادة حكومتي أوغندا وبوروندي، ونأمل أن يُسهّم قادة أفارقة آخرون أيضاً في قضية إحلال السلام وتحقيق الاستقرار في الصومال.

واسمحو لي الآن أن أبلغ المجلس بآخر التطورات السياسية في الصومال، وأن أقول مجدداً، دون أدنى ريب، إن حكومتي شريك ملتزم وموثوق للمجلس في جهودنا لتحقيق

السيد محمد (الصومال) ( تكلم بالإنكليزية): يسرني كثيراً أن أمثل أمام مجلس الأمن اليوم للمرة الثالثة منذ توليت منصبني في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي. وخلال حضوري في المرتين السابقتين (انظر S/PV.6467 و S/PV.6494)، أبلغت المجلس بالإنجازات التي حققتها المؤسسات الاتحادية الانتقالية، والتحديات التي نواجهها وسبل المضي قدماً. ويسعدني أن أوصل ذلك التوجه وأن أوفي المجلس مجدداً بآخر المستجدات المتعلقة بالتحديات التي نواجهها في هذه المرحلة الدقيقة. لكنني هنا أيضاً لأصغي إلى الآراء البناءة لأعضاء مجلس الأمن بشأن الكيفية التي يمكننا بها إحراز تقدم في ما بعد المرحلة الانتقالية، التي ستنتهي في آب/أغسطس.

وكما ذكرت في كانون الثاني/يناير وفي آذار/مارس، فإن الأولويات الخمس الرئيسية لدى حكومتي هي تحسين الأمن، وتوطيد المصالحة، وإتمام المهمات الانتقالية - بما فيها إنجاز عمليتنا الدستورية - ومعالجة الأزمة الإنسانية وتعزيز الإدارة الرشيدة.

واسمحو لي أن أبدأ بالإعراب مجدداً عن امتناني العميق وتقديري الصادق للدعم المتواصل الذي يحظى به الصومال من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي. وإننا ممتنون امتناناً خاصاً واستثنائياً للشبان والشابات من أوغندا وبوروندي الذين يشكّلون قوات الاتحاد الأفريقي، ويقدمون التضحيات الغالية من أجل سلامة الشعب الصومالي وأمنه. فنحن نُحيي الجنود الذين ماتوا في الصومال ونحزن لفقدانهم. ونقدّم تعازينا لأصدقائهم وأقربائهم، ونؤكد لهم أن فقدانهم لن يذهب سُدىً. فبلدنا سيبقى ممتنا لهم إلى الأبد.

المنتخب قانوناً بعد آب/أغسطس سيكون هو البرلمان الشرعي لانتخاب الرئيس.

ونعتقد أن من مسؤولية الفرع التنفيذي للحكومة تنسيق الجهود للتوصل إلى ترتيبات شاملة قبل المرحلة الانتقالية وبعدها، وهي العملية التي نعمل على إتمامها. وقد طلب رئيس الصومال، الشيخ شريف الشيخ أحمد، من البرلمان إعادة النظر في قراره. لكن رئيس البرلمان رفض حتى الآن اقتراح الرئيس بشأن قرار متعلق بتمديد ولاية البرلمان.

وأكثر العواقب المثيرة للاستياء في هذه الحالة هي الانزلاق إلى اضطراب سياسي، بينما الحالة الأمنية في هذه المرحلة بالتحديد توشك على الانفراج، والإدارة تمضي قدماً بأشواط فعالة. وأنا وحكومتني نعتقد أنه مع هذا التقدم الميداني الملحوظ، تصبح هذه المرحلة أسوأ موعداً ممكن للانشغال بعمليات انتخابية غير مبررة، تتزامن مع حملة تقسيمية حتمية. وتعتقد الحكومة الاتحادية الانتقالية أيضاً أن انحراف التركيز عن الإدارة والأمن إلى حملات انتخابية سيُتيح لحركة الشباب فرصة ستنتهزها انتهازاً كاملاً. ونحن لا يمكن أن نوفر لهؤلاء المتطرفين هذا الهدف المفتوح. فثعبنا، وخصوصاً شبابنا، هو الذي سيعاني أشد المعاناة.

وبعد مراجعة حالة الحرب المنصوص عليها في المادة ٦٨ من الدستور الصومالي لعام ١٩٦٠، ناقشت الحكومة الاتحادية الانتقالية المسألة بإسهاب مع جميع أصحاب المصلحة ولذلك اقترحنا على البرلمان وعلى شركائنا الدوليين النظر في تمديد ولاية المؤسسات الاتحادية الانتقالية لمدة ١٢ شهراً إضافية. فالدولة في حالة حرب مع قوى متطرفة داخلية وخارجية ومع مسألة القرصنة المنهكة. وحالة الحرب المنصوص عليها في المادة ٦٨ توفر بوضوح ولاية قانونية استثنائية للبرلمان وللسلطة التنفيذية لإدارة جهود

الاستقرار في الصومال. وكما تعلمون جميعاً، فقد قرّر البرلمان الاتحادي الانتقالي أحادياً تمديد فترة ولايته لثلاث سنوات. والحكومة الاتحادية الانتقالية تعتقد أن البرلمان سارع إلى قراره بدون التشاور بصورة مناسبة فيما بين بقية المؤسسات الاتحادية الانتقالية، وبخاصة إذا أخذنا في الحسبان أن المرحلة الانتقالية لتلك المؤسسات ستنتهي في آب/أغسطس. وقد رفض المجتمع الدولي أيضاً قرار البرلمان وتساءل عن مشروعية نهج الهيئة التشريعية وحكمتها السياسية. ومن منظور الحكومة الاتحادية الانتقالية، فإنّ العلاقات القانونية التي تربط المؤسسات الاتحادية الانتقالية بالميثاق الاتحادي الانتقالي ودستور عام ١٩٦٠ كليهما، تطرح مسألة ذات أهمية عملية أكبر. وقد أثار ذلك سابقاً في مناسبات عديدة اختلافات في الآراء بين البرلمان والفرع التنفيذي للحكومة.

وترى حكومتني أنه بموجب مبدأ ( *simul stabunt vel simul cadent* )، "إما البقاء معاً أو السقوط معاً"، ستزول المؤسسات الاتحادية الانتقالية اعتباراً من آب/أغسطس ٢٠١١. وبعبارة أخرى، فإن كلتا المؤسستين مرتبطتان ارتباطاً لا ينفصم من المنظور الدستوري. وكنا نتمنى تفادي الأزمة السياسية الراهنة في إطار المؤسسات الاتحادية الانتقالية. وصحيح أن حكومتني تعتبر سلوك البرلمان في تمديد ولايته لثلاث سنوات إضافية غير دستوري. وهذا الإجراء التشريعي لا يتسق، بل يتناقض مع الميثاق الاتحادي الانتقالي ودستور عام ١٩٦٠. فكلاهما ينصّان على أنه لا يجوز تمديد ولاية البرلمان الاتحادي الانتقالي، وأنه أيّ تعديل يتعلق بالولاية لن يدخل حيز النفاذ خلال الدورة الحالية للهيئة التشريعية. لذا، فإن حكومتني تعتقد أنه، من المنظورين الدستوري والقانوني، ليس للبرلمان الحالي أية ولاية دستورية لانتخاب رئيساً جديداً للجمهورية. والمجلس التشريعي

والحكومة الاتحادية الانتقالية تعتمزم منذ فترة طويلة عقد اجتماع تشاوري بين جميع أصحاب المصلحة لدينا في مقديشو؛ ومن المقرر عقده في المدة من ١١ إلى ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١١. ويسعدني للغاية الإفادة بأن السيد ماهيغا رحب بهذا الاجتماع ووافق على رعاية الأمم المتحدة له. وقد كلفت لجنة على المستوى الوزاري بتنظيم الاجتماع بالتشاور مع الممثل الخاص للأمين العام وجميع أصحاب المصلحة. ونحن ممتنون للغاية إزاء التزام السيد ماهيغا والعمل الممتاز الذي يقوم به لتحقيق السلام والاستقرار في الصومال.

كما أود الإفادة بأن تأييد أبناء الشعب الصومالي في تزايد وأهم يساندون تماما هذه النجاحات الأمنية. ونحن ممتنون للغاية إزاء ذلك، حيث أن هذه هي المرة الأولى منذ عقود التي تحصل فيها حكومة صومالية على هذا التأييد من الشعب. ويرجع ذلك إلى جهود حكومي المطردة في مجالات توفير الخدمات والحكم الرشيد. ونحن نعترف أيضا أن جماعات المجتمع المدني قد بدأت في تعبئة جهودها وفي كسب الثقة لجعل أصواتها مسموعة.

وسأقدم ثلاثة أمثلة ملموسة للتحسن في توفير الخدمات خلال الشهرين الماضيين. فقد افتتحت حكومي، بدعم المانحين وبمساعدة من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، مستشفى جديدا، هو مستشفى مارتيني. والمستشفى سعته الإجمالية حوالي ٥٠٠ سرير وقد بدأ بالفعل في توفير العلاج والرعاية لجنود الحكومة الاتحادية الانتقالية المصابين وللمدنيين المصابين بطائفة من الأمراض والجروح.

واستلمت حكومي إدارة مدرسة ملحقة بمعسكر الجزيرة للتدريب العسكري المنشأ حديثا على مشارف مقديشو. وقد أنشئت هذه المدرسة، بمساعدة من بعثة الاتحاد الأفريقي أيضا، لخدمة أبناء السكان المحليين وأبناء الجنود الذين يتلقون تدريبا.

الحرب بشكل جماعي وبسلطات استثنائية، وبالتالي السماح بترسخ التقدم الذي أحرز مؤخرا وتطويره.

ونعتقد أن فترة ١٢ شهرا أخرى من التقدم على صعيد الاستقرار السياسي والأمني ستهيئ فرصة لإجراء انتخابات حقيقية ونزيهة. وذلك هو طموحنا ولا بد أنه طموح المجلس أيضا بالتأكيد. ونعتقد أن ذلك يحقق الصالح العام للشعب الصومالي. والسؤال هو كيف يمكن للمؤسسات الاتحادية الانتقالية ضمان الشرعية من دون تقويض التقدم الحالي بخصوص الأمن والاستقرار والجهود الحربية؟ نعتقد أن مجلس الأمن له دور يتعين أن يقوم به بدعم الشرعية الدولية. والشعب الصومالي والمجتمع الدولي لا يمكن أن يقبلوا بقانون صادر عن البرلمان ينتهك بوضوح الدستور الصومالي، أي، التمديد الأحادي الجانب لولايته.

ولكي نمضي قدما، عينت لجنة وزارية، برئاسة، وطلبت من البرلمان الاجتماع معنا من أجل تسوية خلافاتنا وديا والتوصل إلى توافق في الآراء مقبول ومتفق عليه بشأن سبل المضي قدما. وما زلنا نأمل أن يوافق البرلمان على عقد اجتماع تشاوري بين المؤسساتين. والحكومة الاتحادية الانتقالية تعتقد دائما أن أفضل سبيل لحل قضايانا هو إجراء حوار بين الصوماليين. ونحن نطلب دعم المجلس في إتاحة المجال والوقت لنا للتوصل إلى تسوية سياسية بمعرفتنا.

وكما يعلم الجميع هنا، فإن الحكومة الاتحادية الانتقالية لم تشترك في الاجتماع التشاوري الذي نظمه الممثل الخاص للأمين العام للصومال، السيد أوغوستين ماهيغا، في نيروبي في الشهر الماضي. والحكومة تقدر بشدة دور الممثل الخاص للأمين العام والأمم المتحدة ككل وشركائنا الدوليين الرئيسيين. غير أننا نعتقد أن الاجتماعات التشاورية ينبغي أن تُعقد داخل الصومال وأن تكون بقيادة الصوماليين. ونحن نرغب ببساطة في جعل صوتنا مسموعا.



الدولي. ويتعين أن نفهم أن السبب الجذري والتربة الخصبة لكل من الإرهاب والقرصنة هما الخروج على القانون، مقترنا بالفقر والبطالة.

وكما أفدت في السابق، إن آفة القرصنة لا يمكن هزيمتها في أعالي البحار. والحل هو استعادة سيادة القانون على الأرض في الصومال. ونحن ممتنون للغاية حيال العمل الذي قام به جاك لانغ، المستشار الخاص للأمم العام المعني بالمسائل القانونية المتعلقة بالقرصنة قبالة سواحل الصومال، والذي أبرز الحاجة الملحة إلى إنشاء قدرة قضائية فعالة لعقد محاكمات للقراصنة. وحكومي تعتقد أن هذه المحاكم ينبغي أن تكون في الصومال. وترحب حكومي بشدة بهذا الاقتراح وتعتقد أنه إذا كانت هناك حكومة وطنية قوية في البلد إلى جانب قوة خفر سواحل فعالة في داخل منطقة اقتصادية خالصة آمنة، يمكننا المساعدة على الحد من أعمال القرصنة أو حتى إيقافها. والحكومة الاتحادية الانتقالية ممتنة لعمليات القوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي وغيرها من القوات البحرية الدولية الكثيرة في بحارنا.

وقد بدأت حكومي تعمل مع الأمم المتحدة بخصوص تحقيق الاستقرار والتعمير في المناطق الجديدة التي تخضع لسيطرة الحكومة الاتحادية، في مقديشو وفي الأقاليم على السواء. وهذا أمر في غاية الأهمية ويتطلب دعماً واهتماماً من المجتمع الدولي على وجه السرعة.

والمجال الآخر الذي تمس حاجتنا إلى المساعدة فيه هو نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. فقد شهدنا انشقاق عدد كبير من الشبان على جماعة الشباب. وليس لدينا الموارد اللازمة لتوفير طائفة التسهيلات والتدريب والرعاية اللازمة لمساعدتهم على الانتعاش وإعادة التوطين وإعادة تأهيل حياتهم. والقصص التي نسمعها من هؤلاء الشبان مروعة. والأمور لا يتطلب التزام المجتمع الدولي فحسب وإنما قيادته

كما أنشأت حكومي مدرستين أخريين في مقديشو لرعاية الأيتام وأبناء الفقراء للغاية الذين لا يمكنهم رعايتهم بأنفسهم. ولدينا نحو ٤٠٠ طفل يحصلون على الطعام والمأوى والتعليم الابتدائي في المدرسة.

غير أن رمز التغيير الأكثر إثارة هو بدء أعمال التجديد للممتلكات الخاصة وأنشطة الاستثمار العقاري. وربما تقتصر هذه الأنشطة الآن على الطريق بين منطقة الكيلومتر ٤ والمطار، غير أنه يجري تشييد فندق جديد من خمسة طوابق ويجري إصلاح المنازل وإعادة تركيب النوافذ وتنفيذ أشغال الطرق. وهذا من أكثر الدلالات الأكيدة على ثقة الجماهير، حيث أن الأفراد لن ينفقوا أموالهم إذا كانوا يعتقدون أن جهودهم ستتحول إلى أنقاض. وفضلاً عن ذلك، وكما أبلغت المجلس سابقاً، فإن حكومي تواصل توفير الخدمات لشعبها، مثل تنظيف الشوارع وإصلاح الطرق وإنارة الشوارع، وكذلك تحسين نظام العدالة وتعزيز حقوق الإنسان ومنح مواطنينا إحساساً بالأمل. وقد أعدنا مؤخرًا افتتاح أول قناة تلفزيون وطنية خلال ٢٠ عاماً وصحيفتنا الوطنية، دالكا.

وكما ذكرت في وقت سابق، فإننا نمثل خط الدفاع الأول ضد شرين: آفة القرصنة ووباء الإرهاب. ونحن نرى أنه يجب تصعيد الضغوط والحرب على الإرهاب إلى أن نجتث شأفة المتطرفين من أرضنا. وفي ضوء مقتل أسامة بن لادن، فقد أعلنت حكومي حالة التأهب القصوى نتيجة معلومات موثوقة تفيد بأن القاعدة وجماعة الشباب تخططان لهجمات انتقامية، يمكن أن تعرض أناس أبرياء للخطر أو تودي بحياتهم. وفي ٧ أيار/مايو، أكد متحدث باسم الشباب أن الجماعة تخطط لشن هجمات انتقامية وقال إنها ستصعد أنشطتها الإرهابية. ويتعين أن نهزم أولئك المعتدين في منبهم؛ وسيتطلب ذلك توفر إرادة سياسية قوية وتعاوناً وتأزرًا من جانبنا والتزاماً مرناً ودعماً من قبل المجتمع

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أشكر رئيس الوزراء، السيد محمد، على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لممثل إثيوبيا.

**السيد نيغا** (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقدكم هذه الجلسة بشأن الصومال. ويسرنا حضور دولة السيد محمد عبد الله محمد، رئيس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية للصومال. كما نود أن نعرب عن تقديرنا للممثل الخاص للأمين العام، السيد أوغوستين ماهيغا، لجهوده المتواصلة لتعزيز السلام في الصومال. ونود أن ننوه بعلاقة العمل الممتازة بين بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال.

أولا، يمكن وصف الحالة الراهنة في بضع نقاط، كان بعضها قائما لفترة من الوقت، بينما استجد بعضها الآخر، في الواقع، مؤخرا. وللبداء بالتطورات الأخيرة، التي هي بالضرورة تطورات تدعو للارتياح، فإن التقدم المحرز في مجال الأمن طوال الأسبوع الماضي، إذا ما استخدم بشكل مناسب وبشعور بالهدف والتصميم، يمكن أن يغير المشهد السياسي برمته في الصومال، أو على الأقل يوفر الأساس اللازم لهذا التغيير. ووفقا لذلك، يجب عدم التقليل من أهمية ما تم إحرازه في قطاع الأمن في الأسابيع الأخيرة وسلسلة الهزائم التي منيت بها حركة الشباب. وينبغي الحفاظ على المكاسب التي تحققت والاستفادة منها، بما في ذلك بسبب التضحيات الكبيرة التي قدمت لتحقيق تلك المكاسب. وينطوي ذلك أيضا على ضمان ألا يتسبب ما تم عمله في مجالات أخرى في خسارة الزخم في ميدان الأمن. ويؤكد تقرير الأمين العام (S/2011/277) على هذا التقدم. ونؤيد كل ما أكد عليه التقرير في ذلك الصدد.

أيضا ليتسنى لنا الانتصار في الحرب على الإرهاب، ليس بالقوة وحدها ولكن أيضا بتثقيف شبابنا ومنحهم الأمل الذي طالما انتظروه.

في الختام، فإننا نكسب تدريجيا ولكن بشكل فعال تأييد السكان الصوماليين. وحكومة بلادي مصممة على مساعدة شعبنا، ويمكنني أن أؤكد على التزامنا تجاه شعبنا والمجلس. إن مصالح أمتنا وشعبنا يجب أن تكون في المقام الأول. ونعرف أننا، نحن الحكومة، يجب أن نعمل بلا كلل للوفاء بتوقعاتنا وأن نقدم القدوة بإرساء حوكمة شفافة وفعالة. ويتطلب دحر المتطرفين في الصومال نفس المستوى من الالتزام القائم في أفغانستان والعراق. وسنعمل كل ما في وسعنا لكي نستعيد مركزنا باعتبارنا دولة تؤدي وظائفها وتحمي مواطنيها، وتقضي على جميع أشكال القرصنة الدولية والتطرف، وتعزز الحكم الرشيد، وتقيم دولة تعيش في سلام مع نفسها ومع جيرانها.

وأود أن أختتم بياني بتعليقات الأمين العام بشأن الصومال الواردة في تقريره:

”وعلى المجتمع الدولي أن يحافظ على تعهداته في هذا الشأن. وتحتاج الحكومة الاتحادية الانتقالية إلى مساعدة عاجلة من أجل تحقيق الاستقرار في مقديشو وإنعاشها وإعادة إعمارها. فإذا دعمنا المكاسب العسكرية، وقدمنا الإغاثة الإنسانية وحققنا التقدم السياسي، سنتمكن من وضع الصومال على مسار زيادة الاستقرار والسلام. أما إذا فشلنا، فإننا نجازف بتعاظم الأزمة الإنسانية، وتدهور الحالة الأمنية، وبتهديد أكبر للسلام والاستقرار على الصعيد الإقليمي.“ (S/2011/277، الفقرة ١٠٩)

النقطة، يوجد توافق في الآراء بين أصدقاء الصومال بشأن سبل ووسائل معالجتها.

ومما يجعل المسألة أكثر أهمية هو أنها لم تصبح مصدرا للكثير من أوجه سوء التفاهم بين سلطات المؤسسات الاتحادية الانتقالية فحسب، بل زادت أيضا من تقويض ثقة المجتمع الدولي في سلطات المؤسسات الاتحادية الانتقالية. وقد زاد تفاقم هذه الحالة قرار البرلمان بتمديد ولايته لمدة ثلاث سنوات فيما بعد الفترة الانتقالية.

وعلى الرغم من مشروعية شواغل المجتمع الدولي في هذا الصدد، فإنه من الواضح أن السماح بانتهاء الفترة الانتقالية دون أن نضع الآليات اللازمة لضمان الحفاظ على أساس اتفاق جيبوتي قد يكون خطيرا، وربما يشكل في الواقع جائزة كبرى غير مقصودة، بما في ذلك بالنسبة إلى حركة الشباب. وذلك هو ما يفسر لماذا اقترحت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وفيما بعد الاتحاد الأفريقي، تمديد الولاية، شريطة ألا يكون لمدة ثلاث سنوات. وحتى إذا لم يكن هناك مفر من إجراء الانتخابات، ينبغي التعامل معها بطريقة لا تقوض المكاسب التي تحققت في مجال الأمن.

ما يجب عمله هو الآن المسألة التي تواجهها سلطات المؤسسات الاتحادية الانتقالية وشركاؤها على الصعيد الدولي والإقليمية والإقليمية والدولية. وفي هذه المرحلة، ربما يكون من المهم ألا نستبق الأحداث. إن الحالة في الصومال حرجة للغاية. لقد تحققت مكاسب كثيرة في مجال الأمن، وبما أن لهذا التقدم آثارا إيجابية كبيرة على مكافحة شبكات الإرهاب الدولية والإقليمية، ينبغي ألا نسمح بعكس مساره. ويتذكر المرء الحالة التي كانت سائدة قبل مجرد بضعة أشهر عندما كان الإرهابيون على مشارف أبواب القصر الرئاسي. وينبغي أن يستخدم التقدم المحرز حاليا لوضع حد بشكل

يتعلق التطور الثاني في الصومال بالمأساة الإنسانية في البلد، التي تفاقت مؤخرا، مما جعل ذلك مسألة ذات أولوية قصوى بالنسبة للحكومة الاتحادية الانتقالية والمجتمع الدولي. إن الأنشطة التي تضطلع بها الحكومة الاتحادية الانتقالية في ذلك المجال، التي تريد إظهار أنها تشارك بفعالية في معالجة المأساة، ستسهم دون شك في تعزيز مصداقية الحكومة الاتحادية الانتقالية في أعين الشعب الصومالي.

والنقطة الثالثة التي يتعين تسليط الضوء عليها تتمثل في أن الحالة السياسية في البلد لم تتغير بشكل كبير. وقد أصبحت العلاقات السائدة فيما بين كبار الساسة مرة أخرى مصدرا للقلق البالغ. ولسبب ما، فإن الخلاف فيما بين المسؤولين في المؤسسات الاتحادية الانتقالية يزداد تفاقما، بمحض الصدفة أو لأسباب أخرى، كلما أظهرت الحالة الأمنية تحسنا كبيرا. ومن الواضح أن أحد الأسباب قد يكمن، مع توقع حالة أمنية أكثر استقرارا وأفضل، في ازدياد جاذبية مناصب المسؤولية بشكل كبير، وبالتالي، فإن المنافسة قد تحتد بكل ما للكلمة من معنى. والدرس المستفاد هنا هو أنه مهما كانت الإجراءات المتخذة لتحسين أو تغيير المشهد السياسي، ينبغي ألا يعرض للخطر المكاسب التي تحققت في مجال الأمن.

والعنصر الأساسي الآخر الذي يحدد الحالة في الصومال في هذا المنعطف هو أن موعد انتهاء الفترة الانتقالية يقترب سريعا. ولم يتبق سوى ثلاثة أشهر على انتهاء الفترة الانتقالية. ومما يجعل المسألة أكثر أهمية الآن أن الفترة الانتقالية قد أوشكت على الانتهاء قبل أن يتم الاضطلاع بالمهام الرئيسية التي كان من المفترض أن يجري تناولها أثناء تلك الفترة. وفي ذلك الصدد، كان مستوى المؤسسات الاتحادية الانتقالية والسلطات التابعة لها متدنيا بشكل كبير. وفي الواقع، مهما كانت الخلافات التي قد تثار حول هذه

**السيد تشوركين** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إنك مُحقٌّ تماماً، سيدي الرئيس، لكننا أصغينا إلى ثلاثة بيانات هامة جداً. ويبدو لي أنه قد يكون من المفيد مناقشة تلك البيانات قبل أن يعطي المجلس موافقته النهائية على النص.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): لذا، أدعو أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية، لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

علقت الجلسة الساعة ١١/٠٥ واستؤنفت الساعة ١٣/٣٠.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): عقب المشاورات التي جرت بين أعضاء المجلس، أُذن لي بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”يكرر مجلس الأمن الإعراب عن قلقه البالغ من استمرار عدم الاستقرار في الصومال، مما يؤدي إلى العديد من المشاكل، منها الإرهاب وأعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة سواحل الصومال وأخذ الرهائن وتردّي الحالة الإنسانية، ويؤكد مجدداً على ضرورة وضع استراتيجية شاملة لتشجيع على إحلال السلام والاستقرار في الصومال عن طريق الجهود التعاونية لجميع أصحاب المصلحة.

”ويُعرب مجلس الأمن مجدداً عن احترامه لسيادة الصومال وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي ووحدته. وهو يؤكد من جديد تأييده لاتفاق جيبوتي وعملية جيبوتي للسلام باعتبارهما الأساس لتسوية النزاع في الصومال. ويعيد تأكيد أهمية الاتصال السياسي والمصالحة في الصومال، ويشدّد على الأهمية التي يكتسيها وجود مؤسسات تمثيلية

نهائي للتهديدات التي تفرضها هذه العناصر الخطيرة على المنطقة وعلى العالم أجمع.

علاوة على ذلك، من الواضح تماماً أن التركيز على ضعف السلطات الصومالية تحديداً قد لا يشكل حكماً عادلاً. وبالإضافة إلى ذلك، قد لا يخدم هذا النهج أهدافنا المشتركة. وفي ذلك الصدد، فإن الأمين العام على حق في اعتقاده بأنه من الضروري تقديم المزيد من المساعدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لتعزيز قدراتها في المجال الأمني ومن حيث توفير دعم يعتمد عليه ويمكن التنبؤ به للحكومة الاتحادية الانتقالية في مجموعة كاملة من المجالات.

وفيما يتعلق بكيفية المضي قدماً، يمكن التأكيد في هذه المرحلة على ضرورة إجراء مشاورات جديدة بهدف الاستفادة من التقدم الحالي المحرز في المجال الأمني لمعالجة المشكلة السياسية للصومال. ويجب الاضطلاع بذلك لبنة لبنة، لأنه لا يمكن عمل أي شيء في الصومال بضربة قاضية. وكما أبرز الممثل الخاص للأمين العام فإن توالي الصوماليين زمام الأمور في هذه العملية هو النهج الأفضل والأكثر نجاعة في نهاية المطاف. والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية متأهبة دائماً للتعاون مع المجتمع الدولي، وستبقى ملتزمة بالسلم والأمن في الصومال.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل إثيوبيا على بيانه.

أذن لي بأن أدلي بالبيان التالي بالنيابة عن المجلس - أعطى الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي.

**السيد تشوركين** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): قبل أن يعتمد المجلس البيان الرئاسي، أودّ أن أقترح أن يُجري الأعضاء مشاورات بينهم.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): سعادة السفير، علمتُ أنّ وفدكم كان موافقاً على البيان الرئاسي.

نيروبي. ويحثّ المجلس جميع أصحاب المصلحة الصوماليين على المشاركة في هذا الاجتماع وعلى القيام بدور في وضع الصيغة النهائية للترتيبات اللازمة لإنهاء المرحلة الانتقالية في آب/أغسطس ٢٠١١. ويُهب المجلس بالمجتمع الدولي والأمم المتحدة والمنظمات الدولية تقديم الدعم الكامل لهذا الاجتماع.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد مسؤولية الصوماليين الأساسية عن تحقيق السلام والأمن والمصالحة في الصومال. وهو يعرب عن أسفه للقرارات التي اتخذتها المؤسسات الاتحادية الانتقالية من أجل التمديد من جانب واحد في الولايات التي أُنيطت بها، ويحثها على الامتناع عن اتخاذ أي إجراء آخر من جانب واحد. ويحث مجلس الأمن المؤسسات الاتحادية الانتقالية على أن تركز على إدخال إصلاحات تُرسي بها شرعيتها وتمثيلها ومصداقيتها، وتتوصل في أقرب وقت ممكن إلى اتفاق بشأن إجراء انتخابات لشغل مناصب الرئيس ورئيس البرلمان، وذلك كشرط أساسي للتمديد.

”ويعرب مجلس الأمن عن القلق إزاء الخلاف الواقع بين المؤسسات الاتحادية الانتقالية وأثره على العملية السياسية والحالة الأمنية. وهو يهيب بهذه المؤسسات أن تكفل الاتساق وأن تتحد وتركز على إنجاز المهام الانتقالية المنصوص عليها في اتفاق جيبوتي والميثاق الانتقالي. كما يشدد المجلس على أهمية التعاون بين الرئيس ورئيس البرلمان وتحليهما بروح القيادة الجماعية.

”ويلاحظ مجلس الأمن مع القلق أن العديد من المهام الانتقالية الأساسية تظل معلقة، ويحث

تستند إلى قاعدة عريضة ويتم التوصل إليها عن طريق عملية سياسية ينضوي تحت لوائها الجميع.

”ويعرب مجلس الأمن عن دعمه للأعمال التي يقوم بها السيد أغسطس ب. ماهيغا، الممثل الخاص للأمين العام، والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل تعزيز السلام والمصالحة في الصومال.

”ويشير مجلس الأمن إلى أنّ الفترة الانتقالية ستنتهي في آب/أغسطس ٢٠١١. ويثني المجلس على الأعمال التي يضطلع بها الممثل الخاص للأمين العام في تيسير العملية التشاورية التي يجريها الصوماليون في سياق جهودهم المبذولة من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن ترتيبات ما بعد الفترة الانتقالية، بالتشاور مع المجتمع الدولي وضمن إطار اتفاق جيبوتي. ويرحب المجلس في هذا الصدد بالاجتماع التشاوري الرفيع المستوى الذي عُقد في نيروبي يومي ١٢ و ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١١. وهو يرحب أيضا بمشاركة مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة والشركاء الصوماليين. ويعرب المجلس عن بالغ الأسف لعدم مشاركة الحكومة الاتحادية الانتقالية في هذا الاجتماع التشاوري، ويحثّ الحكومة الاتحادية الانتقالية على الدخول بالكامل وبصورة بناءة ودون مزيد من التأخير في العملية التشاورية التي يعمل على تيسيرها الممثل الخاص، وعلى دعم جهوده المبذولة من أجل الدفع قدما بعملية السلام.

”ويرحب مجلس الأمن بالاجتماع التشاوري القادم المزمع عقده في مقديشو، الذي سوف تتواصل فيه المناقشات التي دارت خلال الاجتماع التشاوري الرفيع المستوى الذي عُقد في

كما أنه يشير إلى التوصيات المتعلقة بالصومال الصادرة عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، ويؤكد اعتماده إبقاء الوضع قيد الاستعراض.

”ويهيئ مجلس الأمن بجميع الدول، وبخاصة في المنطقة الإقليمية، أن تنفذ عمليتي حظر توريد الأسلحة إلى الصومال وإريتريا تنفيذا كاملا. ويدين مجلس الأمن الهجمات، بما فيها الهجمات الإرهابية ضد الحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والسكان المدنيين من جانب جماعات المعارضة المسلحة والمقاتلين الأجانب، ولا سيما حركة الشباب. ويهيئ بجميع جماعات المعارضة أن تضع أسلحتها وتنضم إلى عملية السلام.“

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2011/10.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٠.

المؤسسات الاتحادية الانتقالية على بلوغ نتائج ملموسة بشأن إنجاز هذه المهام قبل نهاية العملية الانتقالية، وتحديد الأولويات فيما يتعلق بالتقدم المحرز بشأن المصالحة والدستور وتيسير تقديم الخدمات الأساسية. كما يشير إلى اعتماده إبقاء المسألة قيد الاستعراض، ويشير إلى أن دعمه لتلك المؤسسات في المستقبل سيتوقف على تحقيق نتائج ملموسة.

”ويشيد مجلس الأمن بقوة بالتقدم الذي أحرزته بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الصومالية في مجال توطيد الأمن والاستقرار في مقديشو، ويقر بالتضحيات الكبيرة التي قدمتها هذه القوات. كما أنه يهيئ بالحكومة الاتحادية الانتقالية أن تستفيد من هذه المكاسب التكتيكية بإحراز تقدم في مجال تيسير تقديم الخدمات الأساسية، وإدماج الأهداف العسكرية في استراتيجية سياسية واضحة بما يتمشى مع اتفاق جيبوتي، وسائر النقاط المرجعية المبينة في الفقرة ٣ من منطوق القرار ١٩٦٤. ويدعو المجلس إلى زيادة وجود الأمم المتحدة في مقديشو وفي أجزاء أخرى من الصومال، كما أنه يهيئ بالأمم المتحدة أن تعمل بصورة منسقة.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد دعمه الكامل لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ويعرب عن تقديره المتواصل لحكومي بوروندي وأوغندا لما تخصصانه من قوات. كما أنه يشدد على أهمية تزويد البعثة بموارد يمكن التنبؤ بها ويعول عليها وفي حينها كي يتسنى لها الاضطلاع بولايتها على نحو أفضل. ويهيئ مجلس الأمن بالمجتمع الدولي أن يقدم إسهامات على وجه السرعة للبعثة، بدون محاذير.